مسألة مدينـة معان الأردنيـة

أسباب الاحتجاج والعنف

صالح أبو طويلة

Salehss72@yahoo.com

مقتبس من كتاب (سلفية معان دراسة أنثروبولوجية سوسيولوجية)

فصل تمهيدي

نظرة إجمالية إلى مدينة معان

تقع مدينة معان على أرض سهلية منبسطة لسلسلة جبال الشراة في جنوبي الأردن وتبعد عن العاصمة عمان ما يقارب 220 كم من جهة الجنوب، وترتفع عن مستوى سطح البحر حوالي 1100 متر ، وهي ذات موقع متوسط متميز على طريق التجارة الدولي، فهي تشكل همزة الوصل بين الشام والجزيرة وفلسطين، ويسودها مناخ صحراوي جاف إذ يقل المعدل السنوي

للأمطار عن 50 ملم، ويبلغ عدد سكان "قضاء معان" بحسب إحصاءات التعداد السكاني لعام 2015؛ (41750) نسمة.

السياق التاريخي والسياسي

بدأت أهمية معان الحديثة تبرز عقب اهتمام العثمانيين بها نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يقع على طريق الحج، وجعلها نقطة استقبال و تزويد وانطلاق لقوافل الحجيج القادمة من بلاد الشام ومصر والعراق، لذا فقد شجعت الدولة العثمانية العشائر على الإقامة والاستقرار بها لإدارة شؤون قوافل الحجيج، ومنحت سكان معان امتيازات إدارية واقتصادية مع إدارة ذاتية لشؤونهم المحلية، وجاء هذا الاهتمام في سياق تأمين طرق الحج، وتأمين النقاط المتاخمة لمناطق التمدد الوهابي جنوبي بلاد الشام، وتقييد نفوذ القبائل البدوية.

واتسعت المدينة بعد أن استقرت بها الحملات العسكرية في جنوبي بلاد الشام أواسط القرن السابع عشر، وتشكلت بلدتان هما؛ معان الحجازية ومعان الشامية، وقد عينت الدولة العثمانية أمراء للحج في كلتا البلدتين، وخصصت رواتب لغالبية القائمين على شؤون الحجيج فيها، وجعلت الدولة العثمانية من معان مركز لواء عام 1895 وشملت إدارة أمراء الحج المعانيين مناطق ممتدة وصلت إلى تيماء شمال السعودية.

في تلك الظروف تشكلت حالة تجارية وحرفية نشطت بقدوم قوافل الحجيج التي كانت تحط رحالها في معان سنويا في رحلتي الذهاب والإياب إلى الأراضي المقدسة؛ ما شكل نشاطا تجاريا مميزا في جنوب بلاد الشام شجع الكثيرين من تجار فلسطين والشام للقدوم والإقامة في معان والاستقرار بها، إلى جانب السكان المحليين الذين استقروا مع تأسيس معان العثمانية والعناصر الوافدة التي استقرت طلبا للرزق والعمل في وظائف الحكومة إلى جانب الحجيج الذين تقطعت بهم السبل فآثروا الاستقرار بها.

مع البدء بالعمل بالخط الحديدي الحجازي عام 1900، ووصوله إلى معان عام 1904؛ تطورت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في معان بفعل حركة النقل وقدوم أعداد كبيرة من الحجيج، واستقرت بها حامية عثمانية ضخمة وفرق فنية تعمل في مجال السكك الحديدية، ما أدى إلى نشوء مجتمعات عمرانية جديدة.

وازدادت أهمية معان مع بدء أحداث الثورة العربية الكبرى، واحتلت معارك معان حيزا كبيرا في أدبيات الثورة العربية الكبرى، إذ كانت نقطة مفصلية في تحديد مسار الثورة، وتشير (أبو الشعر،2010)، و(وهيم،1982) إلى حصول تطورات كبيرة ما بين 1918 – 1924؛ جعلت مدينة معان مقرا لقيادة ولاية معان في زمن حكومة الخلافة العظمى بعد مبايعة الشريف الحسين بن علي بالخلافة عام 1924، كما الحقت معان بإمارة شرقي الأردن عام 1925 بعد أن كانت تتبع لمملكة الحجاز.

استقبلت معان الأمير عبدالله بن الحسين عام 1920، ودعا الأمير شيوخ ووجهاء الأردن وأعضاء المؤتمر السوري للقدوم إلى معان، وشرح سبب قدومه ودعا إلى تحرير سوريا من الفرنسيين، وازدادت أهمية معان السياسية بعد استقرار الأمير عبدالله بن الحسين فيها وجعلها نقطة تجمع وانطلاق نحو تأسيس الدولة الأردنية الحديثة، وقد أسهم أهالي معان وباديتها في دعم وتعزيز توجهات الأمير عبدالله لبناء دولة حديثة.

إن الموقع الجغرافي لمدينة معان والذي يعتبر ملتقى الطرق الدولية جنوب بلاد الشام من أهم العوامل التي أسهمت في تشكيلها وتطويرها من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهيأت تلك الحالة المتقدمة للمدينة لنشوء برجوازيات صغيرة وفئات تجارية ثرية، بدأت بالانحسار تدريجيا منذ بداية الثلاثينيات ولغاية 1948؛ حين تم قطع طرق التجارة ما بين معان والمدن الفلسطينية، وبذلك تكون معان قد دخلت في مرحلة عزلة اقتصادية ما بينها وبين مصر وفلسطين وشمال الحجاز بسبب الظروف السياسية وإيجاد البدائل الأخرى، ولم يتبق لها سواء خط التواصل التجاري مع دمشق؛ ما أدى إلى تقلص الفرص الاقتصادية و حدوث هجرات عديدة لتجارها وسكانها إلى عمان والمفرق والزرقاء وتبوك شمالي المملكة العربية السعودية، وبدأت تلك الهجرات في الأربعينيات واستمرت لما بعد الخمسينيات.

الواقع الاقتصادي

تمتاز منطقة معان عموما بتوافر الموارد والخامات والخيرات الطبيعية ما يؤهلها لتكون منطقة استثمارية متقدمة، كما تمتاز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي على مفترق الطرق البرية الدولية، إضافة إلى قربها من ميناء العقبة المنفذ الوحيد على البحر الأحمر. ويعمل السكان المحليون في مدينة معان في العديد من القطاعات أبرزها؛ قطاع النقل، قطاع الخدمات، الوظائف الحكومية، القطاع التجاري. غير أن مؤشرات الفقر والبطالة والإعالة وانخفاض مؤشرات النشاط الاقتصادي للسكان في الأعوام الأخيرة بحسب ما أوردته المؤشرات الرسمية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 2014، وتقارير ومؤشرات دائرة الإحصاءات العامة عام 2016، وتقارير وزارة التخطيط للأعوام الأخيرة؛ تشي بعدم استغلال تلك الموارد، وهناك العديد من العوامل التي أسهمت بتراجع المستوى الاقتصادي والمعيشي لسكان معان والقرى المحيطة بها أبرزها؛ ضعف العملية التنموية بشكل عام، وعدم وجود توازن بين عناصرها، وعدم وجود استراتيجية اقتصادية وطنية تنهض بإدارة واستغلال تلك الموارد وتوجيهها بشكل جيد على المستوى المحلي والوطني، وفشل السياسات الاقتصادية، وعدم تنفيذ المبادرات الملكية السامية، وفشل العديد من المشاريع الاقتصادية التي أنشأتها الحكومة في العقدين الماضيين، وتراجع حجم استثمار القطاع الخاص، وعدم استقرار البيئة الأمنية في معان نظرا للأحداث السياسية المتكررة؛ ما يؤدي إلى تحولها إلى بيئة طاردة اقتصاديا، وعدم وجود تشريعات اقتصادية تعمل على تحفيز التنمية وإدماج الموارد البشرية فيها.

السياق الاجتماعي والثقافي

تشكلت المنظومة الاجتماعية لسكان معان من العائلات القديمة التي استقرت حول القلعة العثمانية الحجازية منتصف القرن السادس عشر، ومن العائلات الإدارية والفرسان الإقطاعيين الذين قدموا من نابلس وبلاد الشام منتصف القرن السابع عشر، ومن التجار والحرفيين الفلسطينيين والشوام والمصريين، ومن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم بعد سيطرة البدو عليها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلى جانب العائلات الحجازية التي قدمت مع جيوش الثورة العربية الكبرى بدايات القرن العشرين، والعائلات المغربية والكردية، والأرناؤوط والأتراك والأفارقة وغيرهم.

وتلك العشائر تشكلت تاريخيا وعبرت عن تحالفات عشائرية وتجارية وعسكرية منذ نشوء معان الحديثة، واحتكمت إلى نظم وتقاليد عشائرية انبثقت عنها قيادات اجتماعية وهم شيوخ العشائر

والتجار. وهذا الواقع للبنية الاجتماعية للوحدات الرئيسة بتحالفاته القائمة على التجارة من الناحية التاريخية يؤكد أن البنية الاجتماعية لأهالي مدينة معان مختلفة تماما عن بنية العشيرة ذات الطابع المنتمي إلى البادية أو الطابع الفلاحي (المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2014).

لعبت الصراعات القبلية المحيطة في معان والموقع الجغرافي لها كمدينة تقع على سيف الصحراء، دورا كبيرا في تمتين البنى الاجتماعية وبناء قيمها المرتكزة على التحدي واثبات الذات وتحقيق المصالح وفق المنظومة الجماعية، فكانت العشيرة وفي ظل اللامركزية وتحلل السلطات العثمانية في فترات طويلة في تلك المنطقة؛ هي الملاذ الآمن للفرد وبذلك بقيت تلك القيم سائدة لغاية هذا اليوم وعلى الرغم من التحولات التي طالت المجتمع المحلي في معان في مختلف الجوانب.

إن جميع القوى والأحزاب والأفكار لم تكن لتقوى على منافسة النظام العشائري إلا في حالات نادرة – باستثناء حالة السلفية الجهادية ذات الخطاب الأممي- وقد نالت العشائر وممثلوها الدعم الكافي من الحكومات المركزية في الأردن منذ تأسيس الإمارة عام 1921، وقد منحت الحكومة لشيوخ العشائر صلاحيات كبيرة في إدارة شؤون أفراد العشائر والقيام على شؤونهم وتوظيفهم في السلكين المدني والعسكري، وإلى جانب شيوخ العشائر، ظهرت نخب تقليدية مدنية وعسكرية من الفئات المثقفة أو المتعلمة تحمل الخطاب العشائري وتطبق سياسات الدولة في معان، ولا يمكن الخروج عليها، تقوم بوظيفة تسهيل وتنفيذ مطالب شيوخ العشائر وتوظيف أبنائهم وحل إشكالياتهم مع الدولة، ولذا لعبت النخب التقليدية المعانية سواء الموجودة في العاصمة عمان (البرجوازية البيروقراطية) أو في المدينة معان؛ دورا مكملا لممثلي العشائر وفق سياسات معينة تضعها الدولة.

ينتمي النمط الثقافي في مدينة معان إلى جذور ثقافية متنوعة نسلت من التنوع السكاني للمدينة، فمنذ تشكل وتطور المدينة عبر ثلاثة قرون، استقر في معان تشكيلات اجتماعية وثقافية مختلفة، قدمت من أقاليم مختلفة، كما شكلت الثقافة البدوية عنصرا رئيسا بحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية التي قامت بين القبائل البدوية المحيطة وأهالي معان، إضافة إلى قوافل الحجيج السنوية التي كانت تستقر في معان لفترات أثناء رحلتها إلى الديار المقدسة، وقد أفاد ذلك التنوع الثقافي والسكاني في إنتاج منظومة من الأعراف والتقاليد والخصوصيات الثقافية ضمن نطاق المنظومة العامة للثقافة العربية في بلاد الشام.

وحديثا جرى تحول نحو النمط الثقافي السعودي بفعل العديد من العوامل الجغرافيا والسياسية والدينية وعودة المهاجرين من تبوك إلى معان عقب حرب الخليج الثانية عام 1991، إلا أن ذلك لا ينفي أن نمط معان الثقافي والاجتماعي الأصيل كان منتميا إلى النمط الشامي بالدرجة الأولى، والمرتبط بحاضرة بلاد سوريا " دمشق" والتي أخذت حيزا كبيرا في الموروث الشعبي والغناء الفولكلوري ونمط الحياة المنزلية والاجتماعية وغيرها من المؤشرات الثقافية والاجتماعية وأساليب العيش، كما تعد معان ذات نمط فريد؛ فسكانها حضر تجار بالدرجة الأولى ومزارعون بالدرجة الثانية بخلاف كثير من المدن الأردنية التي تنتمي إلى النمط الفلاحي بشكل رئيس.

ومجتمع معان محافظ متدين، وقد شكل نمط التدين الشعبي سمة عامة لدى أهالي مدينة معان، حيث تختلط العادات والتقاليد والطقوس القديمة والشعائر بالممارسة الدينية اليومية، غير أن هذا النمط من التدين لم يكن يمنع إقامة عائلات مسيحية لديها كنائس صغيرة في منازلها في معان،

فقد أقامت عائلات مسيحية في معان عشرات السنين دونما أية مشاكل، وكانت مساكنها وسط الأحياء ولها مقبرتها الخاصة وسط المدينة، إلا أن نزوح آخر العائلات المسيحية المقيمة حصل في بدايات التسعينيات مع أول ظهور للسلفية الجهادية التي حاربت الوجود المسيحي رغم محدوديته، لكن هذا النمط من "التدين الشعبي" تهاوى شيئا فشيئا أمام ضربات حركات الإسلام السياسي كالإخوان المسلمين والسلفيين بشكل عام، وبفعل عوامل كثيرة تحول النمط الديني في معان إلى الوهابية في إطاره العام.

الفصل الأول

معان الأزمة المفتوحة

تعد مدينة معان بؤرة سياسية ساخنة في المشهد السياسي الأردني منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد مرت المدينة بظروف وأحداث احتجاجية سياسية واجتماعية، وأزمات أمنية متكررة منذ الثمانينيات، ولا زالت حالة العنف والاحتجاج تتجدد حتى يومنا وتعيد إنتاج نفسها متخذة أشكالا عديدة؛ وقد جعلت تلك الحالة من المدينة أزمة مفتوحة ومصدر قلق دائم للسلطات الأردنية، دون أن يتم التعامل مع تلك الأزمة وفق رؤية وطنية شاملة وعميقة تنطلق من البحث في جذور تلك الأزمة وتحدد عوامل إنتاجها ومسبباتها وتعمل على حل تلك الإشكاليات المزمنة.

بدأت بوادر الصراع مع أجهزة الدولة في معان منذ أواسط عام 1983 ومن ضمنها تظاهر سائقي الشاحنات خلال زيارة المغفور له الملك حسين وهي عبارة عن احتجاج اقتصادي(ICG،2003)، عبرت من خلاله شرائح واسعة من المجتمع عن تضررها من السياسات الحكومية تجاه قطاع النقل الذي حقق لأهالي معان نقلة نوعية في الاستثمار وتحقيق الموارد المالية في الفترة ما بين (1988-1980)، والذي آذن حينها بنشوء قطاع خاص منتج رديف لقطاع النقل.

وجاءت احتجاجات عام 1984، -والتي أسقطتها كثير من الدراسات- في سياق صراع النخب المحلية والعشائرية على إدارة مؤسسة الحكم المحلي والشأن العام في معان، وتخلل تلك الأحداث أعمال شغب عنيفة وخسائر في الممتلكات الخاصة والعامة، وقد أسهمت تلك الاحتجاجات في زيادة الانقسام لدى العشائر في معان، والتمهيد لإنتاج حالة العنف المتكرر.

انطلقت هبة نيسان في عام 1989، كأكبر حدث احتجاجي مرت به المدينة، واستمرت دورة الاحتجاجات لغاية أحداث العنف المسلح والمواجهات الأمنية في عام 2014، و تخلل هذه المدة ما بين (1989 -2014) عدة أزمات سياسية وأمنية حادة تخللها أعمال عنف واضطرابات خلفت وراءها عشرات القتلى سواء من المواطنين أو من رجال الأمن، إلى جانب الخسائر الكبيرة في الممتلكات العامة والخاصة.

لقد حافظ المجتمع التقليدي في معان على الاستقرار المحلي وعلى التفاهم الدائم مع النظام السياسي والمؤسسات العامة إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي (العشرين)، إذ مرت المدينة

منذ ذلك الوقت بأزمات عنف واحتجاج متكررة جلبت معها ملامح عدم الاستقرار المحلي والاضطراب في ملامح التفاهم والسلام الاجتماعي الداخلي، بالتزامن مع دخول الأردن في مسلسل أزمات اقتصادية متلاحقة ألقت بظلالها على البلاد بفعل المتغيرات الإقليمية والمحلية(الطويسي، 2011).

كانت مواجهات نيسان 1989 هي أولى المواجهات الخطيرة ذات المضمون الوطني والتي انطلقت نتيجة قرارات رفع المحروقات، والذي تسبب بضربة أخرى لقطاع النقل الذي يعتمد عليه الأهالي بشكل رئيس، وأدت تلك القرارات إلى اندلاع شرارة الاحتجاجات لعدة أيام، وتركت المصادمات الناتجة عنها 5 قتلى من المواطنين والعديد من الجرحى، إلى جانب خسائر مادية فادحة في الممتلكات العامة والخاصة.

وفي آب عام 1996 وبعد ارتفاع مفاجئ بأسعار الخبز، حصلت في معان مصادمات كانت قد ابتدأت في الكرك والطفيلة إلا أن الجيش أخمدها، لكن حدة تلك الاحتجاجات كانت كبيرة في الكرك مقابل مدينة معان التي استمرت فيها لساعات محدودة لكن ألقت بظلالها مجددا على الواقع المحلي للمدينة.

في عام 1998 اندلعت أعمال احتجاج سياسي إثر محاضرة ألقاها المهندس " ليث شبيلات" في مسجد معان الكبير بدعوة من أحد القيادات السلفية، فكان تحرك محافظة معان هذه المرة لدوافع إقليمية عربية، بسبب عملية " ثعلب الصحراء" التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق ومحاصرته؛ إذ خرجت جماعة سلفية عقب صلاة الجمعة، واصطدمت مع قوى الأمن وتوفي على أثرها مواطن من محافظة معان، وأحرقت مؤسسات حكومية عدة، وتبع تلك الأحداث مواجهات عنيفة أدت إلى فرض منع التجول لعدة أيام (المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2014)؛(الطويسي،2011).

وقاد التيار السلفي الجهادي في معان عام 2000 مظاهرات وفعاليات سياسية احتجاجية تأييدا للانتفاضة الفلسطينية، فقد رفع المتظاهرون شعارات مناوئة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وطالبوا بإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان، والسفارة الأردنية في إسرائيل، وبفتح باب الجهاد، وتطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث السابقة، وإعادة الموظفين المفصولين من أعمالهم لاشتراكهم في الاحتجاج السياسي، وبحسب رصد الباحث فقد جاء عام 2000 زاخرا بالمسيرات الطلابية المناوئة للنظام السياسي وذات السقف المرفوع، والتي كان يتم تسييرها من قبل بعض التيارات الدينية، حيث ينظم الطلاب مسيراتهم بعد مغادرتهم لمدارسهم، ويتظاهرون في الشوارع وسط هتافات احتجاجية عالية السقوف، وقد قام مشاركون في تلك المسيرات ولمرات عديدة بالاشتباك مع رجال الأمن، وجاءت تلك الاحتجاجات إلى جانب هدفها الأساس بنصرة الأقصى؛ في سياق ردة فعل اجتماعية على الحملة الأمنية التي طالت مئات المواطنين في معان عام 1998.

تبع ذلك تزايد قبضة الجماعات الدينية حيث برزت جماعات ذات نفوذ وقدرة على تحريك الشارع في مدينة معان، وذلك بسبب تراجع دور الدولة في فرض القانون والنظام في المدينة، ما أدى تدريجيا إلى ترسخ حالة من الفلتان الأمني، فارتفعت نسبة الجرائم والسرقات، وانتشرت المخدرات واقتناء الأسلحة وتهريبها(المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2014).

ونظمت اللجنة الشعبية في معان ومعها أنصار التيار السلفي عام 2000 اعتصاما مفتوحا أمام محكمة معان احتجاجا على اعتقال عناصر إسلامية من حزب التحرير الإسلامي واستمر الاعتصام مدة شهر تقريبا؛ حيث أقيمت فيه المهرجانات والخطابات السياسية المناوئة للنظام الأردني، وقد تعاملت الأجهزة الرسمية والأمنية بحكمة مع هذا الاعتصام وتم فضه بعد تدخل قيادات محلية في معان.

ويعتبر عام 2000 هو عام الدعاية السياسية للتيار السلفي الجهادي الذي استغل أحداث انتفاضة الأقصى وقدم خطابه وسط غليان مجتمعي وسخط تجاه الموقف الرسمي الأردني، كما قامت جمعية المركز الإسلامي التابعة للإخوان المسلمين بفتح الباب على مصراعيه للزوار من الشباب من خلال إقامة فعاليات دائمة تخللها عروض سينمائية وفيديوهات تتعلق بالجهاد في بلاد الشيشان والبوسنة والهرسك وفلسطين، وقد أسهمت تلك الفعاليات في ارتفاع نسبة التحشيد والتوتر السائد في المدينة في ذلك الوقت، خصوصا بين طلبة المدارس والفئات الشبابية.

وفي عام 2001 تم اعتقال القيادي في التيار الجهادي "مجدي كريشان" وتم إصدار حكم بالسجن عليه على خلفية الاحتجاجات التي نشأت بسبب الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001، وتميز عام 2001 بالاحتجاجات العنيفة والمسيرات والمهرجات الخطابية التي كانت تعقد في الساحات العامة من قبل التيار السلفي الجهادي، وقد زادت القبضة الأمنية في ذلك العام على الرغم من الفلتان الأمني السائد آنذاك، واستهدف السلفيون في نقدهم الحاد حينها الحاكمية الإدارية والمسؤولين الأمنيين بشكل مباشر، ما أدى إلى مزيد من التوتر في الشارع المعاني، واصبح العنف يتجدد مع كل حادثة تلقائية. وفي ذات العام (2000) ، وقعت عدة اعتداءات تمثلت بإطلاق النار على سكن طالبات جامعة الحسين، كما تم إحراق عدد من سيارات هيئة التدريس في الجامعة واتهم على أثرها سلفيون جهاديون وجرت حملة اعتقالات واسعة(الرأي،2002).

وفي تاريخ 2002/1/21 عادت أحداث الاضطرابات والاحتجاج العنيف إثر وفاة شاب " سليمان الفناطسة" كان محتجزا لدى قوات الأمن، حيث تم إحراق مركز الشرطة في المدينة ومبنى الاتصالات والبلدية (الطويسي،2011).

في تلك الحادثة تقاطعت احتجاجات السلفية الجهادية لكون الشخص المتوفى أحد مناصريهم؛ مع احتجاجات أبناء العشائر تجاه تلك الحادثة، وتطورت تلك الاحتجاجات حيث تم مهاجمة مركز أمن معان بالأسلحة الرشاشة وتم حرق المركز الأمني و سيارات تابعة لوزارة الداخلية، ونتج عن تلك الاحتجاجات وفاة رجل أمن واصابة عشرة أفراد من جهاز الأمن العام (الرأي،2002).

وفي عام 2002 عادت أحداث الاضطرابات مرة أخرى إثر محاولة اعتقال أحد قادة التيار السلفي " محمد الشلبي " المعروف بأبي سياف، حيث دخلت قوات الأمن والبادية ولاحقا قوات الجيش للقبض على مجموعة من المطلوبين، وتحول الأمر إلى أعمال عنف واسعة وحصار أمني للمدينة استمر عدة شهور(الطويسي،2011).

وجاءت حصيلة أعمال الاحتجاج التي بدأت منذ سنة 1989 إلى سنة 2002 ما مجموعه (17) حالة وفاة من بينهم (12) من المواطنين، و(5) حالات وفاة من رجال الأمن العام، وبلغ عدد

الإصابات (53)، وتم اعتقال (394) مواطنا، ناهيك عن الخسائر المادية التي لحقت بالمباني والمؤسسات الحكومية والمصالح الأخرى(المجلس الاقتصادي الاجتماعي، 2014)؛(الطويسي،2011).

وعقب عام 2003 ولغاية عام 2014 شهدت المدينة حالة من الفلتان الأمني تخللها أعمال شغب وعنف و سرقة وحرق ممتلكات عامة وخاصة، واشتباكات مسلحة شبه دائمة مع رجال الأمن ونتج عنها وفيات وإصابات من المواطنين والمطلوبين أمنيا ومن رجال الأمن، وجاءت تلك الأعمال في صيغة حوادث عنف بين مطلوبين أمنيا وبين رجال الأمن إلى جانب حوادث عنف ما بين أنصار التيار السلفي الجهادي والأجهزة الأمنية، كما أسهم المتعطلون من العمل في معان - وهم عبارة عن كتلة شبابية يقدر عددها ب 200 شاب متعطل من العمل – في تنظيم احتجاجات عديدة للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية وقد تخلل تلك الاحتجاجات أعمال عنف نتج عنها إحراق مؤسسات عامة، ولم تعكس تلك الحوادث أية مطالب اقتصادية أو سياسية واضحة باستثناء الاحتجاجات التي نظمها المتعطلون من العمل في معان بسبب ظروف الفقر والبطالة، وسنأتي إلى أهم الأحداث التي تلت عام 2002 ولغاية عام 2014.

بعد تنفيذ الحملة الأمنية على عناصر التيار السلفي بقيادة "أبو سياف"(1)، أواخر عام 2002

وعناصره المتحصنين في حي "أبو بكر الصديق" وبعد انتهاء الحملة بأسبوعين، حدثت تداعيات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، فقد تولد شعور لدى الأهالي بأن الحكومة باتت تستهدف المدنيين من سكان معان، وأن ثمة جهات افتعلت الأزمة لتحقيق أهداف الحكومة بحسب رأيهم.

في عام 2004 عادت الاحتجاجات الاقتصادية مرة أخرى فقد أقام سائقو الشاحنات اعتصاما حاشدا لعدة أيام أمام مبنى محافظة معان للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية، وكان ذلك الاعتصام يمثل قطاع رئيس في معان وهو قطاع النقل، وقد قامت الحكومة بالاستجابة لمطالب تلك الفئة. كما قام السلفيون الجهاديون خلال الفترة (2011-2003) بتنفيذ أعمال احتجاجية عديدة تخللها العنف والشغب ونتج عنها خسائر مادية وبشرية.

ومع بدء أحداث الربيع العربي عام 2011 وفي ظل الفلتان الأمني الذي كان سائدا في المدينة، عمت الاعتصامات والاحتجاجات السلمية مختلف القطاعات، كقطاع النقل وسكة حديد العقبة والفوسفات والمياه والخدمات العامة، كما تشكل الحراك الشعبي في مدينة معان من قوى متعددة أبرزها جماعة الإخوان المسلمين للمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية، ونفذ الحراك الشعبي عشرات الوقفات الاحتجاجية والمسيرات لتحقيق تلك المطالب.

وفي عام 2012 برزت مجموعات من الشباب المتعطلين من العمل وتوحدت ضمن لجنة سميت ب" لجنة شباب معان المتعطلين من العمل" واستطاعت حشد ما يقارب 200 شاب من المتعطلين من العمل وبدأت بتنظيم الوقفات الاحتجاجية والمسيرات الأسبوعية لتحقيق مطالبها الاقتصادية والمتمثلة بإيجاد فرص عمل لأولئك الشباب، وقد قامت تلك الفئات الشبابية بتنفيذ فعاليات كبيرة مثل اعتصام " دوار عرار" وسط المدينة لمدة شهرين ونصف تقريبا، وأغلقوا مداخله، ونفذوا أعمال شغب وحرق ممتلكات عامة وقطع للطريق الدولي.

وفي عام 2013 وقعت مشاجرة طلابية مسلحة في جامعة الحسين بن طلال نتج عنها مقتل 4 أشخاص وإصابة العشرات، وقد انعكست تداعيات تلك الأحداث لعدة أشهر على مجمل محافظة

معان، وتحول الصراع إلى صراع عشائري بين أهالي معان والبدو المحيطين بها، نتج عنه خسائر مادية بالغة وتوتر كبير ضمن منطقة معان وباديتها، وفلتانا أمنيا كبيرا في تلك المناطق.

وفي 19 آذار 2013 نفذت قوات الأمن " سوات" مداهمة أمنية في معان بحق مطلوبين من مناصري التيار الجهادي نتج عنها مقتل رجلي أمن وشخص مطلوب [وطفل كانت متواجدا في موقع الحادثة]، وسبقها بأسبوع اعتداء مسلح على مفرزة عسكرية في البادية الجنوبية نفذه شخصان مطلوبان أمنيا في معان [من مناصري التيار الجهادي](موقع خبرني،2013).

وفي شهر حزيران عام 2013 أعلنت بلدية معان والفعاليات الشعبية فيها العصيان المدني في المدينة احتجاجا على السياسة الأمنية المفرطة والمتساهلة في نفس الوقت وقد لاقى هذا الإعلان استجابة واسعة من قبل الشارع المعاني.

نفذ السلفيون الجهاديون في سياق احتجاجات الربيع العربي عدة أعمال عنفية تجاه المؤسسات الأمنية في معان، فقد هاجموا مبنى مخابرات معان، ووقعت اشتباكات مسلحة جرح فيها أشخاص عديدون، و تعرض مبنى استخبارات معان خلال تلك الأعمال إلى هجوم مسلح من قبل عناصر متشددة، كما تم إحراق مؤسسات حكومية وعامة وإغلاق للطرق، ولعل حالة الفلتان الأمني التي سادت في تلك المرحلة ولدت حالة من العنف المضاد في حين تعاملت الدولة مع تلك الأحداث بأسلوب القبضة الأمنية تارة، وبأسلوب التغاضي والتساهل لاحتواء تلك الأحداث تارة أخرى(السبيل،2014)؛(24 جو،2012).

وفي 22 أيار 2014، انطلقت أعمال عنف واحتجاجات عقب مقتل مواطن على يد قوات الدرك أثناء مداهمة أمنية، وجاءت أعمال العنف بالتساوق مع إعلان رئيس بلدية معان ماجد الشراري العصيان المدني لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على سياسة القبضة الأمنية، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية بحق المطلوبين، وإصرار السلطات الأمنية على أسلوب المطاردات الأمنية والاشتباك المسلح مع المطلوبين دون تنفيذ الإجراءات القانونية المتعارف عليها، ما أدى إلى وفاة العديد من المطلوبين في تلك المداهمات والاشتباكات، واشتمل العصيان الذي شمل كافة أنحاء المدينة؛ إغلاق المحال التجارية وتعطيل المؤسسات الرسمية وإغلاق المدارس(المقر، 2014-أ).

وفي شهر رمضان من عام 2014 شهدت مدينة معان عمليات إطلاق نار مستمرة باتجاه دوريات الدرك من قبل مسلحين مجهولين، واستمرت تلك الاعتداءات مدة شهر وكانت تبدأ في ساعات الليل المتأخرة، وتطورت الأمور إذ أصبحت فئات مجهولة تستخدم القنابل المصنعة يدويا لإلقائها باتجاه قوات الدرك المتمركزة وسط وأطراف المدينة، كما استخدمت ضد أهداف وهمية بهدف إثارة رجال الأمن، ونتج عن تلك الأحداث مقتل أحد المواطنين وسط المدينة.

وفي الثاني من شهر آب 2014 قامت عناصر مجهولة بإطلاق النار على دورية أمنية كانت تتمركز وسط المدينة ما أدى إلى وفاة الملازم "نارت نفش" وبالتالي عودة الإجراءات الأمنية المشددة.

وفي عودة سريعة لمجمل الأحداث التي مرت بها المدينة منذ عام 1983 ولغاية 2014 يتضح لنا أن ثمة أحداث رئيسة شاركت فيها قوى اجتماعية أو سياسية أو دينية وجاءت لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية، وتخلل تلك السنوات أحداث واضطرابات مختلفة لكنها لم تكن واضحة الخطاب.

استنتاجات وتعليقات

ترجع أسباب وجذور الأزمة في معان بحسب العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الاحتجاج المتكرر في معان إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وأمنية وثقافية، فقد حللت دراسات؛ (مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية،2003)، (ICG،2003)، (العايد،2009)، (الطويسي،2011)، (المجلس الاقتصادي الاجتماعي،2014)، (محافظة والرقاد،2016)، وتقرير مجلة الجزيرة (النجار،2014)؛ أسباب وجذور الأزمة في معان ونسبتها إلى العديد من العوامل أبرزها؛ العوامل الاقتصادية من فقر وبطالة وضعف القطاع الخاص وتراجع الحركة التجارية وقطاع النقل وفشل المشاريع التنموية، وارتفاع الأسعار، وعوامل سياسية وإدارية منها؛ صراع مراكز القوى، وضعف المشاركة المدنية والسياسية، وضعف النخب المحلية، والتهميش العام للمدينة، وتداخل المدني بالقانوني العشائري، وعوامل ثقافية واجتماعية مثل؛ القيم الثقافية للمجتمع القائمة على الانغلاق وبطء التغير الاجتماعي، وضعف الخدمات العامة وندرة البرامج الثقافية والرياضية، وإهمال الحكومات لمعان، وطبيعة التركيبة الاجتماعية المعقدة، إلى جانب العلاقة الملتبسة بين رجل الأمن والمواطن في معان، واستمرارية الحل الأمني لملف معان، وغيرها.

اتفقت الدراسات السابقة في عدم وجود خصوصية اقتصادية واجتماعية أو سياسية مطلقة بل بوجود استثناءات متشابكة ومتداخلة تشكل خصوصيات في بعض الظروف، فأوضاع معان تتشابه مع مختلف المدن والمناطق الأردنية في مستويات الفقر والبطالة على سبيل المثال، كما اتفقت في أن العوامل المتسببة بأحداث عنف متكررة واحتجاجات في معان هي اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية بالدرجة الأولى.

التعليق على الدراسات

إن من الخطأ تفسير أحداث معان والنظر إليها وفق منظور محلي محدود والاستنتاج بأن الفاعلين الاجتماعيين معزولون عن القضايا المحلية الأكثر شمولية، فقد ساهمت عدة عوامل في إنتاج ظاهرة العنف بالرغم من عدم وجودها بشكل ظاهر في مناطق أخرى في الجنوب وفي بعض الحالات كل الأردن. كذلك فإن الأسباب الكامنة للتوتر والتي تعتبر فريدة لمعان هي نفسها التي يتشارك فيها وبشكل عام غالبية المناطق الأردنية.

اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على التقارير الحكومية، والمقابلات واللقاءات العابرة أو المرتجلة مع مسؤولين حكوميين وبعض أبناء المجتمع المحلي – في حدود معرفة الباحث-، أو على استخدام بعض الأدوات والتقنيات البحثية كالاستبانة وغيرها كأداة لقياس تلك الظواهر، ويعتبر الباحث أن تلك الدراسات وإن غطت جانبا من الوقائع وجانبا من الحقائق، إلا أنها لم تقدم جهدا كافيا لمزيد من البحث والاستقصاء للوصول إلى الأسباب الحقيقية بشكل علمي متكامل ووافٍ، وقد توسع الباحث في دراسته الحالية ليتناول بعض العوامل التي تناولتها الدراسة إضافة جوانب أخرى لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، والتي كان لها الأثر الكبير في تحفيز عملية الاحتجاجات واستمرار التوتر في المدينة.

تشابك الديني والسياسي

لعبت الحركات الدينية دورا كبيرا في أحداث العنف المتكررة في معان ابتداء من التسعينيات من القرن العشرين، فنحن أمام تيارين إسلاميين أساسيين في معان لهما حضور وتأثير كبيران هما؛ جماعة الإخوان المسلمين والسلفيون الجهاديون.

جاءت غالبية الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في معان منذ عام 1998 ولغاية 2015 بتنظيم وترتيب من قبل السلفيين الجهاديين، وبدعم وتعزيز ومشاركة من قبل جماعة الإخوان المسلمين في كثير من الأحيان، فأحداث عام 1998 كان شعارها مناصرة العراق ورفض العمليات العسكرية الأمريكية البريطانية على العراق، وقد قام السلفيون بالإعداد لمسيرات عام 1998 واستدعوا الناشط السياسي " ليث شبيلات" الذي قدم محاضرة في مسجد معان الكبير تبعها مسيرة ليلية في شوارع المدينة، ثم أعقبها في اليوم التالي الجمعة؛ مسيرات حاشدة أدت إلى وقوع صدامات مع قوات الأمن ووفاة مواطن، وقد أسهم الإخوان المسلمين في دعم وتعزيز تلك المسيرات والمشاركة بها رغم أن دورهم كان ثانويا مقارنة بالدور السلفي الجهادي.

ونأتي إلى أحداث عام 2000 والتي انطلقت نتيجة أحداث انتفاضة الأقصى، وقد تولى السلفيون قيادة زمام الأمور في معان ونظموا المسيرات والمهرجانات والاعتصامات ومختلف الفعاليات السياسية، كما ساهمت جماعة الإخوان المسلمين في بث الدعاية الإعلامية والسياسية والتحشيد آنذاك بشكل كبير ومؤثر.

وفي عام 2001 نظم التيار الجهادي فعاليات سياسية ومهرجانات خطابية ومسيرات ردا على الهجوم الأمريكي على أفغانستان عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وقد استقطبت تلك الفعاليات الشبان الصغار وطلبة المدارس.

وفي عام 2002 اشترك التيار السلفي الجهادي في الاحتجاجات التي وقعت في شهر كانون الثاني من ذات العام بسبب وفاة شاب موقوف لدى شرطة معان " سليمان الفناطسة" ، وتمكنوا من حشد الرأي العام وتوجيهه نحو الصدام مع الأجهزة الأمنية، وتمت مهاجمة المركز الأمني نتج عنها وفاة شرطي وإصابة عشرة من أفراد الأمن إلى جانب إحراق مؤسسات عامة وسيارات حكومية.

وفي شهر تشرين الأول من عام 2002 نفذت الحكومة الأردنية حملة أمنية واسعة لاعتقال مطلوبين أمنيا من جماعة أبو سياف بعد الاعتصام الذي نفذه السلفيون في حي أبو بكر، والذي أعقب حادثة إطلاق النار على أبو سياف والسيطرة على المستشفى من قبل مسلحين سلفيين، وقد اشترك في الاعتصام إلى جانب السلفيين الجهاديين فئات اجتماعية متعددة تبحث عن الثأر من الحكومة، ولعل هذه العملية كانت بتخطيط مسبق من الحكومة لإلقاء القبض على الناشطين السلفيين.

وفي حوادث العنف و الاحتجاج المتفرقة التي وقعت في الأعوام ؛ (2003، 2005، 2006، 2007، 2011،2012، 2013، 2014)، كان للتيار السلفي الدور الأساس في تنفيذها كما لعب الإخوان المسلمين دور الداعم الإعلامي والسياسي واللوجستي لمعظم تلك الأحداث، كما شاركت فئات اجتماعية أخرى متضررة من الإجراءات الأمنية في مساندة بعض تلك الاحتجاجات.

أما بالنسبة لأحداث هبة نيسان عام 1989 وأحداث الخبز عام 1996، واحتجاجات المتعطلين من العمل في العامين 2012 و2013، واعتصام سائقي الشاحنات في العامين؛ 1983 و2004 فقد

جاءت على صيغة مطالب اقتصادية وسياسية واجتماعية، اشتركت فيها فئات اجتماعية متضررة من القرارات السياسية والاقتصادية للحكومات الأردنية.

بالنسبة لاحتجاجات الربيع العربي التي بدأت في عام 2011 فقد لعب السلفيون الجهاديون والإخوان المسلمين دورا رئيسا في إقامة الفعاليات الاحتجاجية المختلفة وما تبعها من حوادث عنف مختلفة طالت الأرواح والممتلكات، وقد شكل الإخوان المسلمين ما سمي بإئتلاف شباب معان للإصلاح والتغيير " الحراك الشعبي".

يتضح لنا مما سبق أن مساحة كبيرة من أحداث العنف والاحتجاج تسببت بها الحركات الإسلامية الراديكالية بالدرجة الأولى والمعتدلة بالدرجة الثانية، وقد تعقدت العلاقة الجدلية بين البيئة الفقيرة والمهمشة والتيارات الدينية من جهة أخرى بوصفها تيارات تحمل هموم ومطالب الشارع في معان، فقد بدت التيارات الدينية الناظم الوحيد لتوجهات الفاعلين الاجتماعيين والحركة الاجتماعية القادرة على حمل هموم وتطلعات وآراء الفئات الاجتماعية المختلفة خصوصا ما يتعلق في الشأن السياسي.

صراعات النخب المحلية

لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل تفصيلي إلى دور النخب المحلية في توظيف وتوجيه صراعاتها في الشارع المعاني، بل تطرقت إلى مسألة ضعف النخب وإعادة تدويرها من قبل الحكومة ما يولد يأسا وإحباطا لدى الفئات الاجتماعية وخصوصا القطاعات الشبابية، ليأخذوا دورهم في مواقع صنع القرار، وقد لعبت السياسات الحكومية عبر عقود على خلق نوع من الخصوصية لدى مدينة معان، كانت تلك السياسات في عهد الإمارة ونظرا لظروف معينة قادرة على تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في تلك المنطقة؛ بفعل ترسخ أنساق قيمية تداولها أهالي معان ومحيطها البدوي والريفي، وقد انتظمت في تلك السياسات النخب والعشائر والتي كانت تلعب دور الوسيط بين الأهالي والدولة، إلا أن تلك السياسات ومع مرور الزمن وتغير الظروف أصبحت عائقا يقف في وجه تقدم المجتمعات المحلية في معان، ومحفزا لإنتاج نمط قيمي مشوه يتناقض مع مفهوم سيادة القانون وانسياب القرار الإداري الموجه للمنفعة العامة للمواطنين.

لعبت نخب معان التقليدية (البرجوازية البيروقراطية) المقيمة في عمان وحليفتها النخب العشائرية المحلية عبر عقود طويلة؛ دورا رئيسا في إدارة وتوجيه الشأن المحلي لمدينة معان، وقد سعت الحكومات في عهد الإمارة إلى مراعاة الخصوصية الثقافية والجغرافية والسياسية لمدينة معان من خلال منح تلك النخب مساحات من السلطة والقرار والتنسيق مع المركز في إدارة شؤون المدينة وأبناء العشائر فيها.

وقد توافقت النخب التقليدية المحلية على تقاسم التمثيل في مؤسسة الحكم المحلي والمؤسسة التشريعية على مدار عقود؛ تجنبا للصراع والتنافس، بحيث تم توزيع الأدوار والاستئثار بالمواقع القيادية منذ عام 1929 ولغاية أواسط السبعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت محاولات من فئات مثقفة شبابية كانت تمثل الفئات الوسطى لمنافسة تلك النخب في إدارة الشأن العام، وعلى الرغم من حكمة تلك النخب في إدارتها للشأن العام، إلا أنها كانت تحمل فكرا محافظا عشائريا لا يؤمن بالتطوير والتحديث، ويرفض إشراك الفئات الاجتماعية المختلفة لأخذ دورها في المشاركة المدنية والسياسية، واستمر هذا التوافق لغاية عام 1984 عندما جرت انتخابات بلدية معان والتي

تبعها أحداث شغب عنيفة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، وبذلك انفكت تلك الشراكة ما بين تلك النخب التقليدية، وتحولت إلى صراع اجتماعي وسياسي على المواقع الإدارية والسياسية، كانت تلك النخب اللاعب الرئيس في توجيه الفئات الاجتماعية المختلفة وخصوصا الفئات الفقيرة من أجل تنفيذ أجندات ذلك الصراع في مراحل زمنية متعددة.

جرت بعض التحولات بالنسبة لنخب معان التقليدية والمتواجدة في عمان، والتي سنطلق عليها مصطلح (البرجوازية البيرواقراطية)، فقد كانت تلك النخب بمثابة حلقة وصل ما بين المجتمع المحلي في معان وما بين الحكومة المركزية، وكانت تلك النخب ملتزمة باتباع السياسات والتوجهات الحكومية إلا أنها حازت على ثقة الحكومات ومساحة من الاجتهاد واتخاذ القرار بحكم أنها تعد صمام أمان لمعان، كما تميزت بالكفاءة الإدارية والمعرفية والانتماء لمفهوم الدولة الوطنية، إلا أنه وعقب معاهدة السلام عام 1994 تغيرت سياسات الحكومات المتعاقبة وأصحاب القرار في الدولة الأردنية تجاه تلك النخب فعملت على إضعافها وتحجيم سلطاتها وتعاملت معها بحرفية كما يتعامل المدير مع موظفيه، و عملت على استبدال تلك النخب التي كانت تقف موقفا متوسطا ومتوازنا ما بين مطالب المواطنين وتوجهات الحكومات؛ بنخب ورموز جديدة تؤدي دورا وظيفيا وتحقق كل توجهات وقرارات الحكومة بدون إحداث توازن ما بين تلك التوجهات ومصالح عامة المواطنين، كما منحت الحكومة تلك النخب سلطات شبه مطلقة في التعيين والتوظيف والتوسط في القضايا الأمنية وقضايا التهريب والمخدرات والإرهاب.

قامت تلك الرموز الجديدة والتي تميزت بالنزعة المحافظة والعشائرية وعلاقاتها المتينة مع الخط الليبرالي الجديد، وفي سبيل تعزيز نفوذها وسيطرتها؛ بإحداث شروخ وانقسامات حادة في بنية المجتمع المحلي والعشائر من خلال احتكار الوظائف والمنافع والامتيازات وإضعاف الفئات المثقفة، و المؤسسات الاجتماعية الناجزة، وبث الفوضى في المجتمع، كما قامت بتشكيل قواعد تابعة من الخارجين على القانون وأصحاب السوابق وبعض الرموز العشائرية لها تأتمر بأمرها وتنفذ أجنداتها، وقد اختل التوازن الاجتماعي بفعل سياسات تلك النخب التقليدية الحديثة، خصوصا بعد أن قامت بالاستئثار بمواقع الإدارة العامة في المدينة من خلال إحلال فئات اجتماعية معينة مرتبطة بها دون إفساح المجال لمختلف ممثلي العشائر بأخذ دورهم وفرصهم في المواقع الإدارية، كما مارست تلك النخب الجديدة ذات السياسة مع الكفاءات العلمية والإدارية المعانية المقيمة في محافظات أخرى ومن ضمنها العاصمة عمان، وقد استمرت تلك الحالة في الفترة (1994-2005) ونتج عنها تولد تيارات اجتماعية مناهضة للحكومة من بينها التيارات الدينية المتشددة والنخب المحلية المهمشة الداعمة لتلك التيارات للتعبير عن رفضها لتلك السياسات.

قامت تلك النخب التقليدية الجديدة باستقطاب رموز عشائرية صاعدة من مختلف العشائر في سياق مشروعها الذي تمثل بالاستئثار بالامتيازات الممنوحة لها والحفاظ على مكاسبها الإدارية والسياسية، وإطالة أمد الفوضى الأمنية لتأبيد سلطتها في فض النزاعات والتوسط وتعزيز المكانة السياسية؛ ولتشكيل منظومة جديدة داعمة لتوجهاتها، وقد نتج عن تلك الحالة موجة من التفكك في البنى العشائرية التي كان يقودها بالعادة رمز واحد في الفترات السابقة لتصبح ذات قيادات متعددة متناقضة، كما سعت تلك النخب التقليدية الجديدة إلى السيطرة على المشهد العام من خلال دعم

رموزها العشائريين الصاعدين للتحكم بالخريطة الانتخابية لمؤسسات الحكم المحلي والبرلمان، ما نتج عنه إفرازات سياسية ضعيفة غير قادرة على تلبية طموحات المواطنين في معان.

وفي ذلك السياق قامت تلك العناصر العشائرية الصاعدة باستغلال ما يسمى بالقانون العشائري في سبيل خلق التناقضات ما بين أفراد المجتمع المحلي، وتحقيق مصالح النخب التقليدية المرتبطة بها عضويا من خلال قنوات اتصالها، وفي ظل العرف والتقليد الذي منحته الحكومات الأردنية لشيوخ العشائر في معان منذ بدايات تأسيس الدولة؛ والذي من خلال تمكنت تلك النخب من الحفاظ على استقرار المجتمع؛ قامت تلك النخب العشائرية الصاعدة باستغلال تلك الفسحة وخلق إشكاليات كبيرة اجتماعية واقتصادية ونفسية لدى أهالي المدينة؛ ما أدى إلى حالة من الفوضى وتداخل وتناقض كبيرين ما بين القانون المدني والعشائري وجاء هذا التناقض والإشكال لصالح تعزيز منظومة القانون العشائري الذي أصبح يدار من قبل فئات لا تعي أهدافه ومقاصده وقيمه الحقيقية.

وفي هذا السياق تمكنت تلك النخب التقليدية الحديثة وشبكاتها الاجتماعية من استغلال بعض الثغرات القانونية في قانون تسجيل الأراضي الأميرية، وقيامها بتسجيل مساحات شاسعة من الأراضي المحيطة في المدينة وفق قانون (وضع اليد)، وحرمت فئات اجتماعية كثيرة في معان من حقوق استعمال تلك الأراضي، وقد أدت تلك الظاهرة التي استمرت طيلة عشرة سنوات تقريبا إلى تراكم كبير في ثروة تلك الفئات المتنفذة مقابل إفقار واسع لفئات اجتماعية كبيرة.

كانت تلك السياسة المحلية التي أعقبت عام 1994 واستمرت لأكثر من عقد من الزمن؛ أحد عوامل الاحتقان المجتمعي في معان، والذي أصبح حالة ملازمة لها وعامل إضافي جديد راكم مزيدا من الاحتقان والعنف لدى الفئات الفقيرة، كما تسببت تلك السياسة في تهميش الكفاءات الأكاديمية والثقافية والسياسية والقوى التقدمية وقطاعي الشباب والمرأة، وإبقائها في أسفل سلم الهرم الوظيفي سواء في القطاع العام أم الخاص، وأوجدت بذلك فجوات طبقية واسعة من خلال تملكها لمساحات شاسعة من أراضي الدولة والتي تم الإتجار بها في فترة ما سمي بفورة الأراضي في المملكة عقب عام 2006، نتج عنه بروز شرائح ثرية مقابل شرائح فقيرة، إلى جانب تحول تلك النخب إلى سماسرة ورجال أعمال ومهربين، كما قامت تلك النخب بعمل شراكات مع مهربي المخدرات والسلاح وتوفير التغطية القانونية لهم.

إن صراع النخب التقليدية والرموز العشائرية في معان منذ بدايات الثمانينيات من القرن العشرين انعكست آثاره جلية على المجتمع المحلي وأدى إلى تأخير عملية التنمية، وقد تشابكت تلك الصراعات مع مختلف الأزمات التي مرت بها معان، وأسهمت في تأجيجها وإثارتها ما ولد عدم ثقة المواطنين بالسياسات الحكومية المتعاقبة.

تضارب السياسات والاستراتيجيات الأمنية

تطرقت بعض الدراسات السابقة بشيء من الاقتضاب إلى العامل الأمني والتباس العلاقة ما بين رجال الأمن وأهالي المدينة، كما تناولت بشيء من الاختصار السياسات الأمنية تجاه المدينة والأعمال الاحتجاجية المتكررة عبر عقدين من الزمن.

تعد السياسات والإجراءات الأمنية جزءا لا يتجزأ من عملية تحقيق الأمن المجتمعي في أي مجتمع، غير أن الأداء الأمني في بعض الظروف قد يأتي بنتائج معاكسة لما هو مطلوب، وقد

كانت الفرضية التي تعاملت بها الأجهزة الرسمية مع معان عقب أحداث 1989 ترتكز حول الشكوك بوجود تيارات سياسية وقوى متنفذة تعمل على تأجيج أحداث العنف والاحتجاج لتنفيذ أجنداتها السياسية تجاه النظام الأردني، وجاءت هبة نيسان بالنسبة للنظام بمثابة تحول جذري في توجهات المناطق الشرق أردنية تجاه السياسة العامة للدولة؛ الأمر الذي دفع المغفور له الملك حسين بن طلال والذي كان يدرك طبيعة التغيرات التي طالت المنطقة والأردن بشكل خاص؛ نحو التحول ودفع مسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطي من خلال عودة الحياة الديمقراطية للأردن.

إلا أن الإجراءات الحكومية تجاه ملف معان كان يشوبها الحذر والشك البالغان، وذلك من خلال تتبع الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها في التعامل مع أزمات معان المتكررة؛ كما أن التحول الديمقراطي عام 1989 لم تنعكس آثاره مباشرة على الجهاز الأمني وطبيعة دوره التنفيذي، إذ تأخرت كثير من القيادات الأمنية في التحلل من مرحلة الأحكام العرفية التي سادت الأردن حقبة طويلة ما بعد عام 1967 ولغاية 1989، فإننا نلحظ عدم وجود استراتيجية أمنية بعيدة المدى تجاه ملف معان، وقد تميزت القرارات الأمنية والحكومية خلال العقدين الماضيين بالآنية والجزئية والمحدودية، وتفاوتت ما بين الشدة المفرطة والتساهل الذي يولد الانفلات الأمني دون أن ترتكز إلى سياسة ثابتة تعزز سيادة القانون المدني وتضبط تجاوزات القانون العشائري.

ركزت السياسة الأمنية على أسلوب الحملات الأمنية والاعتقالات بحق المطلوبين ومثيري الشغب ومن ثم إطلاق سراحهم ضمن وساطات معينة، وطالت تلك الحملات كثير من المدنيين الأبرياء الذين لم يتورطوا في المشاركة في الاحتجاجات وأعمال الشغب، ما ولد نقمة من تلك الفئات على الأجهزة الأمنية، وولد ردَّات فعل وانعكاسات لدى فاعلين اجتماعيين جدد؛ انخرطوا فيما بعد في ساحة الصراع المحلية، ونفذوا أعمال العنف واكتسبوا مهارات جديدة في طرق الاحتجاج، و تميزت الإجراءات في بعض الحالات بالتساهل الكبير الذي يولد الانفلات الأمني ويتيح للفئات الخارجة عن القانون، وتجار المخدرات أن تحكم شروطها وسيطرتها على مجريات الشارع في معان، كما تميزت الإجراءات الحكومية تجاه أحداث معان باتباع أسلوب العقاب الجماعي للمدينة في بعض الظروف والتي يفترض بعض رموز الدولة بأن المدينة هي حاضنة للإرهاب دون التمييز بين المتسببين بالأحداث وبين السكان المحليين ذوي الطابع المدني الذي لا يتدخلون في الشأن العام مخالفة بذلك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ ما أدى في مراحل متقدمة إلى تحول كثير من الفئات الاجتماعية والقطاعات الشبابية إلى المشاركة في العنف باعتبار أن الدولة تستهدف المدينة ككل، ولا تميز بين السياسيين والمتشددين والخارجين عن القانون وما بين المدنيين، وعملت السياسة الأمنية على بناء خطوط تواصل ضيقة مع رموز عشائرية محددة يتم من خلالها تبادل الخدمات وحل الإشكاليات دون العمل على الانفتاح على أبناء المجتمع المحلي الذين بقوا بمعزل عن الجسم الأمني إلا من خلال الوسطاء المحددين سلفا.

تميزت سياسة بعض الحكومات الأردنية تجاه ملف معان بالتعامل الأمني المباشر دون البحث في أسباب العنف وجذوره فهي تعاملت مع الوقائع المباشرة دون الوقوف على أسباب تلك الظاهرة، وقد تسببت تلك السياسات بخسائر مادية وبشرية ومعنوية بحق المواطنين و جهاز الأمن العام الذي حمل فوق طاقته بسبب تعقيدات الميدان، كما أدت تلك السياسة إلى اتساع الفجوة بين أجهزة الأمن الأردنية وبين مواطني معان وخصوصا فئات الأطفال واليافعين وعدم ثقتهم بتلك الأجهزة،

كما تسببت تلك السياسة بخسائر مادية كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة إلى جانب دورها في طرد الاستثمار وإضعاف البنية التنموية، ويبدو أن أسلوب القبضة الأمنية يثبت نجاعته في بعض الظروف وليس في كل الظروف.

إن السياسات الأمنية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في التعامل مع ملف معان أدت في مجملها إلى ازدياد عدد المشاركين في الاحتجاجات وأعمال العنف عبر سنوات طويلة، بسبب ردَّات الفعل والانعكاسات الاجتماعية لدى الأفراد في المجتمع المحلي لمدينة معان؛ ما أدى إلى اكتساب هؤلاء الأفراد خبرة تراكمية في التعامل مع الحملات الأمنية والمداهمات، واكتسابهم مناعة ضد الأساليب الأمنية التقليدية، كما وسعت نطاق الدعاية المضادة المشككة بنوايا الحكومات لحل وعلاج ملف الأزمات المتتابعة في المدينة، وساهم ضعف قنوات الاتصال والتواصل ما بين المواطنين والأجهزة الأمنية والصورة الذهنية التي تشكلت منذ عقود حول مهام رجل الأمن إلى ازدياد الفجوة ما بين أفراد المجتمع والحكومة المحلية ومعها الأجهزة الأمنية، وبالتالي تشكل حالة من الاغتراب لدى رجل الأمن الذي بقي مثار شك وعدائية من قبل المواطنين، وكذلك حالة الاغتراب لدى مواطني معان تجاه المؤسسة الأمنية والتي باتت تشكل حالة من الضدية والخصومة تجاه المجتمع المحلي من خلال الصورة الذهنية التي تشكلت عبر سلسلة من الأحداث والممارسات والسياقات المختلفة، إضافة إلى أن المؤسسة الأمنية المحلية لم تكن قادرة على الحضور بشكل فعلي في الفضاء العمومي للمجتمع المحلي فقد كانت معزولة ماديا ومعنويا ولم تتمكن من إبراز أدوارها الإيجابية بشكل ملموس، فقنوات التواصل والاتصال مع المواطنين لا تتم إلا من خلال وسطاء يمتلكون سلطة رمزية (شيوخ عشائر أو نخب مجتمعية).

كانت السياسة الأمنية تتعامل في بعض الظروف بأسلوب الاعتقالات والمداهمات أو ترك المحتجين يصولون ويجولون في شوارع المدينة، ليمارسوا مختلف أنواع العنف والاعتداء في كثير من الأحيان على الممتلكات العامة بالدرجة الأولى خشية وقوع مصادمات وخسائر في الأرواح، وفي أحيان عديدة كانت المداهمات تطال مواقع ذات رمزية لدى الأهالي كدواوين العشائر والتي تعرضت في الأعوام (2002)،(2015) للتخريب، إلى جانب هدم بعض منازل المطلوبين كما حصل عام 2014، أو ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بحق المعتقلين، ما زاد في توتير العلاقة بين الأجهزة الأمنية والفئات الاجتماعية المختلفة – انظر موقع(24 جو،2015).

وقد شهدت السياسة الأمنية تطورا في الأساليب والاستراتيجيات عقب عام 2015، من خلال استراتيجية المناورة وانهاك الخصم دون وقوع أية خسائر في الأرواح أو الممتلكات، وعد ذلك تحسنا في الأداء الأمني الذي بدأ وكأنه أقدر على تحديد المتسببين بالأعمال الخارجة عن القانون، كما بدأت الأجهزة الأمنية في التشابك والتعاون مع مختلف فئات المجتمع بكل انسيابية وبدون وساطات كما كان الأمر في السابق، وبذلك تكون قد خفضت من مستوى التوتر، الأمر الذي انعكس إيجابا على استقرار المدينة خلال العامين 2015 و2016.

ضعف القنوات الرسمية

إن عدم كفاءة الآلية الرسمية للتمثيل في الحكومة المحلية والبرلمان والوظائف الحكومية أدت إلى تضاعف مظاهر العنف، فمشكلة عدم وجود قنوات غير رسمية والتي كان من الممكن أن تعالج مشاكل المدينة، وهذه القنوات قد تكون منظمات مجتمع مدني، الأحزاب السياسية، القيادة

المحلية، الصحافة، المراكز الجامعية، والمؤسسات الدينية؛ والذي بدوره أدى إلى انبثاق جماعة صغيرة مسلحة إسلامية في معان في أواخر التسعينيات والتي كانت ظاهرة تغير بشدة الوضع مع باقي المملكة (ICG، 2003).

تحاول أنوية المجتمع المدني والفئات المثقفة والمتمدنة والكفاءات العلمية في معان الدخول والمشاركة في الفضاء العمومي؛ غير أن العديد من العوامل تسهم في تحجيمها، تلك العوامل في جملتها سياسية من ناحية عدم رغبة بعض مراكز القوى في عمان والنخب المحلية المرتبطة بها بالسماح للفئات المثقفة لإيجاد موطئ قدم لها في المواقع الإدارية والسياسية، إلى جانب عوامل عشائرية ودينية متمثلة بالصراعات القائمة على أخذ الأدوار والمواقع والاستئثار بها، ولذا فإن غالبية النخب الصاعدة نحو البرلمان ومؤسسات الحكم المحلي وحتى الجمعيات الخيرية تفتقر إلى الكفاءة السياسية والنظرة التقدمية، ما يعيق تطور المجتمع ويخنق فضاء الحريات العام، كما أن التشريعات والتدخلات الحكومية تحد من تشكل منظمات مدنية أو سياسية مستقلة عن جسم الدولة في معان.

ضعف الخدمات العامة

وإذا ما تتبعنا مؤشرات الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط والجهات المختصة منذ عقدين ولغاية عام 2015، فإننا نلحظ أن معان حازت على أعلى المؤشرات في تدني معطيات ومخرجات التعليم والخدمات، كما حققت أعلى نسب في الفقر والبطالة ومعدل الإعالة الديمغرافية وارتفاع نسبة الخصوبة على مستوى المملكة، إلى جانب أعلى المعدلات على مستوى المملكة في تفشي الأمية، ومن الجدير بالذكر أن الدراسات التي صدرت في عام 2003 ولغاية 2011 كانت تقدم مؤشرات واضحة لتدني مستويات العملية التنموية بمختلف عناصرها، وقد استمر ذلك التدني في المؤشرات التنموية لغاية 2016 بحسب تقارير دائرة الإحصاءات العامة 2015 وبيانات وزارة التخطيط 2016 ودراسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي 2014، ما يؤشر إلى فشل السياسات الحكومية في معالجة ملف معان والذي يرشح استمرار وتجدد ظاهرة العنف وازدياد في انتشار الحركات المتطرفة في الأوساط المجتمعية وخصوصا الشباب منها.

لم تتعمق الدراسات السابقة في دراسة البيئة الاجتماعية بشكل كاف، فقد تعرضت الدراسات السابقة إلى طبيعة التركيبة السكانية والملامح الاجتماعية لسكان معان بشكل مقتضب باستثناء دراسة (الطويسي،2011) التي قدمت تحليلا مفصلا حول تطور النخب المحلية في معان دون الإشارة إلى آثار الصراعات بين تلك النخب وانعكاساتها على المجتمع.

إن ظاهرة العنف هي ظاهرة إنسانية اجتماعية تنتج بتأثير العديد من العوامل والظروف المختلفة ؛ نفسية وبيئية ودينية و واقتصادية واجتماعية وسياسية وعادات وتقاليد، وهذه العوامل التي تلتقي في بيئة معينة تسهم في إنتاج العنف واستمراريته وتحوله إلى أشكال متعددة.

تميزت العملية التنموية في معان بالتناقض الواضح بين مختلف مكوناتها، فمحافظة معان تمتلك الموارد والثروات الطبيعية والخامات، بينما تفتقر إلى استغلال تلك الموارد من خلال تدريب وتطوير الموارد البشرية وإدماجها في التنمية.

إن ارتفاع نسب الفقر وخصوصا بين فئات الشباب الذين يشكلون أغلبية المجتمع المحلي بحسب تقارير دائرة الإحصاءات العامة خلال الأعوام السابقة؛ أدى إلى نشوء اقتصاد طفيلي يعتمد على

التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات، كما وفر بيئة مناسبة لتنامي التيارات الراديكالية التي وجدت أمامها بيئة اجتماعية فقيرة معرفيا وماديا وسط غياب واضح للمؤسسة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

ضعف المجتمع المدني

المجتمع المدني هو شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها (ريموند هينيبوش المشار إليه في؛ (خشيب ووشنان،2016).

في معان تغيب ملامح المجتمع المدني بهياكله ومؤسساته وفعالياته المدنية والثقافية كما تغيب الأحزاب والقوى السياسية التقدمية بمختلف أطيافها، فيما يتصدر حزب جبهة العمل الإسلامي والتيار السلفي الجهادي المشهد السياسي في المدينة.

إن وجود التنظيمات الاجتماعية في أي مجتمع يمثل شرطا لازما لتحقيق خاصية الاستقرار والنمو، فاستمرارية أي مجتمع مرهونة بالنتاج الثقافي للآليات التنظيمية لذلك المجتمع والتي تتمثل عادة في المؤسسات والهيئات والتجمعات ذات الطابع التنظيمي، واعتبار التنظيمات الاجتماعية نتاجا ثقافيا يعود إلى أن وجودها كان نابعا من نشاط الأفراد والجماعات داخل المجتمع وكذا اتجاهاتهم والعلاقات المتبادلة فيما بينهم من جهة وكذلك علاقاتهم مع مؤسسات المجتمع، ويضاف إلى ذلك مدى تمثلهم للقيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية لمجتمعهم جيلا بعد جيل عبر سلسلة نمائية اجتماعية ثقافية (wertsch,1991,1997).

والمجتمع المدني يعد ضرورة للدولة والمجتمع على حد سواء باعتباره يمثل حلقة الوصل الوظيفي بينهما، الحامل لآمال الشعب، الساهر على رشادة السلطة، العامل على تماسك الدولة ودعم أسباب بقائها ونجاح مهماتها بشكل دائم ومستمر(خشيب ووشنان،2016). وتسهم مؤسسات المجتمع المدني في امتصاص حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي ، وفتح الباب للتنفيس عنها سلمياً بالتعبير عن الرأي العلني، وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي، و تأكيد مقدرة المجتمع على التنظيم الذاتي والعمل الجماعي، والقدرة على اتخاذ المبادرات وتدعيم النهج السلمي في الحوار بين الأطراف المختلفة، والعمل على تقليص تأثير النزعة الفردية والتسلطية في اتخاذ القرار (الدميني،2004).

لقد لعبت النخب التقليدية والعشائرية القديمة والحديثة ومنظوماتها القيمية دورا هاما في إقصاء وتهميش أية قوى تقدمية أو منظمات مدنية في المدينة؛ خصوصا منذ الثمانينيات من القرن العشرين ولغاية أيامنا الحالية، كما أسهمت الحكومات المتعاقبة بإضعاف العمل السياسي الحزبي واكتفائها بالنخب المحلية التي تمثل الإطار المحافظ الذي ينسجم مع السياسات الحكومية، إلى جانب الظروف الموضوعية لمجتمع معان والتي أخرت نمو المجتمع المدني فيها، كما أسهمت السياسة الأمنية في تحجيم دور المثقفين في معان وتهميشهم وإقصائهم عن مواقع الفاعلية الاجتماعية، واستبدالهم برموز عشائرية تحمل الخطاب العشائري القديم وتنفذ سياسات الحكومة.

وأسهم تغلب النمط العشائري على غيره من الأنماط والكيانات الاجتماعية في إضعاف فكرة المجتمع المدني القائم على سيطرة العلاقات التعاقدية الحرة بين الأفراد وتفوقها على العلاقات

العائلية والعشائرية، ولذا فإن بعض النخب السياسية في معان و التي نجحت في الوصول إلى البرلمان ومؤسسة الحكم المحلي في بعض الفترات التاريخية انطلقت من كيانات عشائرية وليس من قواعد حزبية، وعززت هذا الخطاب فيما بعد.

غيبت النخب التقليدية وشبكاتها التابعة لها وعدم الاهتمام الحكومي بالمنظمات التطوعية والأحزاب السياسية – رغم محدودية تواجدها- و التي كانت قادرة على ملء الفراغ في المشهد المحلي، وضبط العنف والنزاعات، خصوصا مع الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها أبناء المجتمع المحلي في معان، وتزايد مطالبهم وحاجاتهم في ظل عجز حكومي لتلبية تلك الحاجات والمطالب وانسداد البدائل؛ المنظمات المدنية، كما شكل هذا التغييب إلى تحول فئات اجتماعية وعلى رأسها الشباب نحو البحث عن كيانات أخرى عشائرية عنصرية أو دينية للتعبير عن آرائهم، والبحث عن أدوار اجتماعية وأنساق جديدة وهويات بديلة تلبي حاجاتهم النفسية والاقتصادية، في حين ستكون فاعليات تلك الفئات تسير نحو تحقيق السلم والاستقرار الأهلي في حال توفر تنظيمات مدنية تستوعب طاقات الشباب، وتحقق تطلعاتهم، وتطرح نقاشاتهم العامة وفق أسس ديمقراطية منظمة ومسيسة ومستقلة، وتبني من خلال عملها شبكات تواصل مع الدولة ومؤسساتها، وتوفر مساحات من نقد الحكومة بشكل سلمي وديمقراطي لتحقيق التوازن الاجتماعي والقيمي.

الواقع السكني

من الجدير بالذكر التعرض للواقع السكني في مدينة معان والذي أسهم بشكل جلي في تسريع عملية التواصل والتنقل والاختباء والتحصن والازدحام أثناء قيام الاحتجاجات وفي ظروف عديدة. تميزت البيئة السكنية لمدينة معان بوجود نمطين من السكن داخل الأحياء؛ النمط الأول يتمثل بالأحياء القديمة الفقيرة ذات البيوت الترابية والشعبية ذات المساحة الضيقة والأزقة الملتوية الضيقة والمفتقرة للخدمات والمرافق والبنى التحتية، وخلوها من المثيرات البيئية والجمالية، وهذه الأحياء هي من بقايا المدينة القديمة(1) المتراصة الأسوار والأبنية ذات الطابع المعماري العثماني مثل أحياء منطقة التحاتا، ومنطقة الطور، ومنطقة الشامية، وهي ذات أنماط بنائية تؤدي وظائف الحماية والتحصن من الأعداء والمخاطر المحيطة، ونمط آخر حديث وهو المدينة الحديثة والتي تشكل ثلاثة أرباع المناطق السكنية الحالية تقريبا، وتميزت الأحياء الثلاثة الفقيرة التي ذكرنا بأنها المصدر الأول لانطلاق أعمال الاحتجاج والعنف إلى جانب اعتبارها حاضنة للحركات الدينية الراديكالية والفئات الاجتماعية الفقيرة.

وفرت البيئة السكنية لمدينة معان القديمة بمناطقها الثلاث (الطور، الشامية، التحاتا)، البيئة الملائمة لانطلاق أعمال العنف والاحتجاج منذ عام 1989، بسبب تعقيدات تنظيماتها السكنية وتداخل أزقتها الضيقة وازدحام سكانها، وانسجام الترابط العائلي والعشائري مع الواقع السكني وصعوبة التعامل الأمني مع ظروفها.

وقد بقيت المدينة القديمة بعد أن غادرها السكان في مراحل معينة سكنا للأسر الفقيرة التي عجزت عن الصعود الاقتصادي، فتلك الأحياء هي موطن الفئات الفقيرة بالدرجة الأولى، وبالتالي هي منبع للجماعات الاجتماعية المهمشة.

(1)تضمن الخطاب المعماري لمدينة معان القديمة التي تقع على حافة الصحراء رموزا عديدة منها طلب الحماية والتوجس من الآخر والتماسك الاجتماعي مع الانطواء على الذات مقابل الآخر القادم من خارج المدينة سواء من البادية أو من الغزاة الوهابيين، كانت الحياة تبدأ من نقطة تعد مركزا للمدينة وهي القلاع (وجدت في معان ثلاث قلاع اثنتان منها في معان الحجازية وأخرى في معان الشامية) تنبثق من القلاع وبتراتبية ملتوية المنازل الطينية التي يفصل بينها الأزقة الضيقة وقد تكون بعض الأزقة مسقوفة ولها أبواب للداخل والخارج ، ويتسم تسمية الأحياء المتلاصقة بأسماء العائلات ويتوسط كل حي داخلي فضاء عام (ساحة) تعقد فيها الجلسات والطقوس الدينية والاجتماعية، وللمدينة القديمة أبواب كبيرة الحجم كانت تغلق عند الغروب، ويوجد قديما في كل منزل بئر ماء يحقق اكتفاء ذاتيا للعائلة، وفي الطوابق العليا للمنازل الطينية كانت توجد نوافذ صغيرة للبنادق، كما شيدت ابراج اسطوانية او مربعة في مختلف الأحياء والبساتين لمهمات المراقبة والرصد، ويقوم السكان برفع أسوار المنازل لتلك الغاية ـ ولا زالت تلك العادة موجودة للآن بخلاف المدن الأردنية،ـ ومن الصعب أن يتعرف القادم الجديد إلى الأحياء والمواقع بدقة لتشابك الأزقة وضيقها.

يشير (المومني،1982) إلى مورفلوجيا المدينة وهي ذات شكل ملموم متجمع، فالخطة في مدينة معان هي أقرب ما تكون للخطة الإشعاعية ذات الحلقات الدائرية حول قلب المدينة، تخرج منها طرق إشعاعية نحو الأطراف، ومع كل ذلك فإن الكثير من الشوارع فيها تتقاطع بزاويا قائمة وهذا من صفات خطة الزوايا القائمة التي تجعل المدينة تشبه لوحة الشطرنج، ومن ثم فإن خطة مدينة معان تجمع في صفاتها بين الخطة الإشعاعية وخطة الزوايا القائمة، وهذا يخلق صعوبة في حركة المرور على مفترق هذه الطرق، وذلك لضيق مجال الرؤية، كما أن شوارع المدينة ضيقة وخاصة في الأحياء القديمة، يضاف لذلك أن شوارع المدينة ضيقة عموما، ولذا فإن حركة المرور بطيئة داخل هذه الشوارع لتفادي الحوادث نظرا لعدم اتساعها وارتفاع الكثافة السكانية في تلك الأحياء بالإضافة لطبيعة تقاطعها بشكل متعامد.

العزلة الوطنية

بدأت العزلة الاجتماعية والسياسية في معان عقب حرب 1948، والتي وضعت آخر الموانع الجغرافيا السياسية للتجارة الحرة. وتختلف مدينة معان عن باقي مدن الأردن فهي مدينة لها نظمها الخاصة، فهي فريدة اجتماعيا وثقافيا ومجتمعها منعزل نسبيا ولم يستقبل لاجئين كباقي مدن المملكة (ICG،2003). لم تعهد معان تلك العزلة و لم تتمكن من التكيف معها بحكم موقعها ودورها المنفتح عبر التاريخ، ولذلك يسود شعور بالاغتراب لدى أبناء المدينة منذ تراجع دورها الاقتصادي والسياسي خصوصا عقب حرب 1948، والتي شكلت نقطة تحول نحو العزلة التجارية والسياسية والاجتماعية، وبذلك بدأ المجتمع المعاني يتحول إلى مجتمع مغلق شيئا فشيئا، كما شهد اضطرادا في تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وما زاد في هذه العزلة كارثة الطوفان الذي اجتاح المدينة عام 1966 و أدى إلى وفاة (86) شخصا من سكان المدينة غرقا، و (27) من الحجاج والزوار إلى جانب عشرات الجرحى (الديخ،1983). كما تسبب الطوفان في تدمير البنية التحتية للمدينة وضياع ثرواتها وأتى على ما تبقى من مناطق زراعية فيها وفي محيطها، وبذلك تحولت مدينة معان إلى بقعة متصحرة منهارة اقتصاديا واجتماعيا، بداخلها مجتمع معزول ومهمش، وتلك العزلة المكانية أنتجت نمط التمركز على الذات الجماعية في العقلية المعانية، وسيادة الشعور بالاستهداف من قبل الآخرين خلال الأزمات، لذا تأتي ردود الأفعال بشكل جماعي ينتظم بطريقة سريعة وتلقائية في حال وقوع أي حدث اجتماعي أو سياسي.

تطرقنا في بدايات الدراسة إلى السياق التاريخي للمدينة والذي حمل في طياته قضية تشكل العزلة الوطنية والاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال انكماش دور المدينة وتحولها من مدينة مركزية ممتدة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا وسياسيا على مساحات جغرافية واسعة ضمن علائقيات اجتماعية واقتصادية متقدمة؛ إلى مدينة صغيرة مهمشة في وسط الصحراء تفتقر إلى البنى التحتية والخدمات والعلاقات المرتبطة بتحقيق الموارد والمصالح، وأساسيات الحياة، وقد زاد في تلك العزلة إضافة إلى العوامل التاريخية وإهمال الحكومات المتعاقبة؛ تفاقم حدة التناقضات بين مجتمع المدينة من جانب والمجتمعات الريفية والبدوية المحيطة، فقد تميزت الأنماط المجتمعية في محافظة معان بتمايزها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بخلاف المدن الأردنية التي يتوافر فيها التجانس بين مكونات المركز والأطراف مثل إربد وقرى إربد والكرك وقرى الكرك وغيرها، وبفعل الظروف السياسية والاقتصادية المعقدة، ومنذ ما يقارب عقدين من الزمن ازدادت حدة التناقضات بين معان ومحيطها انعكست آثار تلك التناقضات بشكل سلبي على المدينة وبرزت آثارها بشكل واضح وجلي.

كان البدو قديما يتطلعون بحذر نحو طبيعة علاقات الانتاج التي كانت قائمة بينهم وبين تجار معان، ويعتبرون أن القيم التبادلية غير منصفة بحقهم إلا أنهم مضطرون بحكم الجغرافية من الاستمرار في تلك العلاقات، ولأن معان هي السوق الأقرب لتصريف منتوجاتهم، وكذا الريف المحيط وهم الفلاحون وأشباه الفلاحين الذين كانوا ينظرون ذات النظرة ويعجزون عن إحداث صعود اقتصادي من خلال التجارة التي لم يكونوا قادرين على ممارستها بل يكتفون بعقد علاقات إنتاج بينهم وبين أهالي معان في الشراكات الزراعية وتصريف منتوجاتهم.

إلا أن التحولات الاقتصادية والتطورات الاجتماعية التي طالت مجتمعات الريف والبادية جعلتهم يشكلون أنوية تجارية بديلة، وأسواق موسمية مستقلة تشمل جميع البضائع من مواش وملابس ومركبات ومنتوجات حيوانية وغيرها، إلى جانب مطالبتهم بفصل كياناتهم إداريا واقتصاديا عن المركز(معان)، وقد تم فصل لواء البترا ماليا وإداريا واقتصاديا عن المركز كما فصلت العقبة عن معان، وتمكن البدو من تحقيق استقلالية في بعض الجوانب الإدارية والاقتصادية، ما أضعف المدينة وزاد في عزلتها، وتسببت المشاكل الاجتماعية المتزايدة بين أهالي معان من جهة والريف والبادية من جهة أخرى في زيادة حدة الاحتقانات والتوترات والرغبة في مزيد من الاستقلالية والانفصال للتموضع؛ إما وفق وحدات إدارية تضم النمط البدوي فقط، أو النمط الفلاحي وقد زادت تلك المطالبات مؤخرا من خلال مطالبة البدو المحيطين بفصلهم نهائيا عن مدينة معان في مختلف التشابكات الإدارية والأمنية.

وعلي الصعيد الداخلي لمجتمع المدينة فقد عانت فئات اجتماعية عديدة من عملية الاستبعاد الاجتماعي – والذي هو نقيض الاندماج - بسبب عوامل إما سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي أو التهميش بحسب موسوعة ويكيبيديا هو عملية منع الأفراد بشكل منهجي من (أو رفض الوصول الكامل إلى) مختلف الحقوق والفرص والموارد التي تتوفر عادة لأعضاء مجموعة مختلفة، والتي هي أساسية لتحقيق التكامل الاجتماعي ضمن تلك المجموعة المعينة.

وقد أسهمت سياسات الحكومات المتعاقبة في إهمال المجتمع المحلي لمعان فترات طويلة إلى جانب النخب المحلية ودورها في تهميش فئات واسعة من المجتمع وإقصائها عن الفرص الادارية والاجتماعية والسياسية ما تسبب في زيادة الاحتقان الاجتماعي وتولد حركات العنف المتشددة.